

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في مواجهة آثار الحرب والحصار على غزة

أ. محمد غانم ود. إبراهيم جابر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في مواجهة آثار الحرب
والحصار على غزة

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار
على قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. محمد مصطفى غانم - البنك الوطني الإسلامي
د. إبراهيم سالم جابر - وزارة الاقتصاد الوطني

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

الملخص:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تحديات وتشوهات مستمرة، وقد وصلت ذروتها في قطاع غزة بسبب الحصار المستمر والمتواصل منذ أكثر من ثلاث سنوات وقد ازدادت المعاناة بسبب الحرب الشرسة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في الفترة من 27 ديسمبر 2008 حتى 18 يناير 2009م.

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها قطاع غزة يزداد التطلع للدور الهام الذي يجب أن يلعبه القطاع المصرفي لتخفيف آثار الحصار والحرب عن غزة. وقد تم من خلال هذا البحث دراسة واقع القطاع المصرفي الفلسطيني والتعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، مع التركيز على دور البنك الوطني الإسلامي وجهوده للعمل على مواجهة آثار الحصار المصرفي عن الشعب الفلسطيني.

وقد تبين أن البنوك العاملة في قطاع غزة صعوبات كبيرة تحول دون تمكنها من أداء عملها بالشكل المطلوب، وهذا يتطلب منها بذل مجهود كبير لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

Abstract:

For more than three years the Palestinian economy suffers from many challenges as a result of the continuous siege which deteriorated more after the brutal war that Israel had launched on Gaza Strip from Dec,27,2008 to Jan,21,2009.

Under these difficult circumstances in Gaza Strip people are looking forward at the role that commercial banks play to reduce that effect of siege and war effects on Gaza.

This paper discusses the role of the Palestinian banking sector, and identify the most important challenges and obstacles that face in Gaza strip, Taking into consideration the role that Islamic National Banks(INB) plays to reduce the effect of these challenges.

It was found that banks in the Gaza Strip are facing hard difficulties that prevent performance of their works, and this requires them to make a major effort to meet these challenges and overcome them.

مقدمة:

يشهد قطاع غزة حصاراً متواصلاً ومشدداً منذ حوالي أربع سنوات، وقد شهد اقتصاد قطاع غزة تدهوراً وتشوهاً بسبب هذا الحصار، وازداد الوضع تردياً بعد الحرب الإسرائيلية البشعة على غزة والتي بدأت في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 واستمرت 22 يوماً ونتج عنها أكثر 1400 شهيد، و5300 جريح وآلاف المشردين ، بالإضافة إلى تدمير 20 ألف وحدة سكنية ، وخراب واسع في البنى التحتية و المنشآت الصناعية وغيرها قدرت بأكثر من مليار دولار أمريكي، شكلت ضربة قاصمة لبقايا الاقتصاد الهش في غزة الذي دمرته سنوات الحصار الإسرائيلي عليها.

والبنوك العاملة في قطاع غزة تعاني من متاعب جمة، نتيجة تشديد الحصار المفروض على القطاع من جانب، ومن جانب آخر بسبب الانقسام الفلسطيني الداخلي، والذي يتسبب لتلك المصارف بالكثير من الخسائر والإرباك في عملها.

وتواجه تلك البنوك انتقادات من عدة جهات، تتهمها بعدم القيام بواجبها تجاه التصدي للحصار المفروض على قطاع غزة، وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين، بالإضافة إلى اقتصار دورها على الإقراض الشخصي، والبعد عن المشاريع الاستثمارية والتنمية.

لقد تأثرت بنوك قطاع غزة بشكل مباشر من الحصار الإسرائيلي ،نتيجة عدم دخول الدولار الأمريكي والدينار الأردني ،إضافة إلى عدم دخول الأجهزة الالكترونية التي تساعد في تطوير العمل البنكي في غزة.

مشكلة البحث:

يعاني قطاع غزة من حصار خانق منذ أربع سنوات تقريباً ، وخلال الحصار فقد تعمدت إسرائيل الحد من تحويل السيولة النقدية إلى البنوك العاملة في قطاع غزة مما أدى إلى خلق مشكلة تمثلت في وجود فجوة بين أسعار الصرف في البنوك وأسعار الصرف في السوق السوداء ولدى الصرافين ، كما أحجمت جميع البنوك عن تقديم أي تمويل أو تسهيلات مصرفية للعملاء لفترة طويلة خلال الحصار ثم بدأ بعض هذه البنوك بتفعيل برامج التسهيلات لديها مؤخراً ، وهناك انطباع لدى المواطن أن هذه البنوك يمكن أن يكون لها دور أكبر في تخفيف الحصار خاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة النقدية وتقديم التمويل للأفراد والقطاعات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي :

ما هو دور المصارف العاملة في قطاع غزة في تخفيف آثار الحرب والحصار على غزة ؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على أداء القطاع المصرفي في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007م.
2. دراسة أبعاد التحديات والمعوقات التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل الحصار، واقتراح السبل اللازمة للنهوض بأدائه لمواجهة الحصار.
3. التعرف على دور وجهود البنك الوطني الإسلامي لمواجهة الحصار وآثار الحرب على غزة.

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي استناداً إلى طبيعة الموضوع، وذلك من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة وإجراء الدراسات اللازمة بالاستعانة بما كتب حول الظاهرة وبالرجوع للتقارير والأنظمة واللوائح المتعلقة بها.

1. نظرة على القطاع المصرفي الفلسطيني

1.1 لمحة عن الاقتصاد الفلسطيني :

منذ بداية انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر عام 2000م فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً خطيراً بسبب الممارسات والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في إحكام إغلاق المعابر وتعهد تبعية الاقتصاد

الفلسطيني لإسرائيل، وازداد الوضع تشوهاً ودماراً منذ عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي، فشددت إسرائيل من قيودها على قطاع غزة وأحكمت الحصار والإغلاق والعزلة عليه وزادت من القيود على إدخال السلع بما في ذلك السيولة النقدية، وقد ازداد الوضع سوءاً بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2009 بسبب الخسائر المادية والبشرية وعدم السماح بإدخال المواد لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال خلال الحرب.

ولقد كان لذلك أثراً واضحاً على معدلات الفقر والبطالة التي وصلت إلى مستويات قياسية وسيئة جداً حيث أصبح حوالي نصف الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر (45.7 % في الضفة الغربية و 79.4 في قطاع غزة (Crisis Action (2008

كما انخفض الناتج المحلي 2.1 % في الربع الأول 2008 مقارنة بالربع الرابع 2007، وتأثر مستوى الدخل الفردي إلى جانب تأثيره بالأداء الاقتصادي بتطورات الأسعار وسوق العمل خاصة قطاع غزة ، فالعزلة التي يعاني منها لقطاع وعدم حرية الحركة والعبور ، ونقص السلع دفعت بمعدلات التضخم في القطاع إلى مستويات قياسية وصلت لنحو 14% مقابل 9.8% في الضفة الغربية ، كما تسببت هذه التطورات بارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 40% في قطاع غزة و 19% في الضفة الغربية ، والتي بدورها تمخضت عن تراجع في معدلات الأجور اليومية ، وتزايد معدلات الفقر تحديداً في قطاع غزة ، وانعكاسات ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين إذا ما أخذت أسعار الدولار الأمريكي مقابل الشيك الإسرائيلي بعين الاعتبار (سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

1.2 النظام المالي الفلسطيني :

النظام المالي الفلسطيني هو جزء من النظام الاقتصادي الفلسطيني وهو نظام يخضع للوائح التنظيمية ويتكون من القطاع المصرفي وشركات تمويل الرهن العقاري وشركات تأمين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات تمويل أخرى ومؤسسات صرافة، وسوق للأوراق المالية . (Khaled .at.el., 2006).

1.3 القطاع المصرفي الفلسطيني :

يحثل القطاع المصرفي الفلسطيني وعلى وجه التحديد الجهاز المصرفي مركز الصدارة في القطاع المالي ويشكل محور نشاطه، وهو يتكون من 20 مصرفاً نصفها بنوك فلسطينية والنصف الآخر هي بنوك وافدة كلها عربية ما عدا بنك واحد أجنبي هو HSBC للشرق الأوسط.

وحتى العام 1993 لم يكن يعمل في قطاع غزة والضفة الغربية أي من البنوك العربية سوى بنك فلسطين الذي تأسس عام 1960م. وبنك القاهرة عمان الذي افتتح أول فرع له في فلسطين عام 1986م(سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

جدول رقم 1 : بعض بيانات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين

من العام (2005 - 2009)

(مليون دولار)

البيان	2009	2008	2007	2006	2005
ودائع الجمهور	5729.16	5846.9	4215.9	4215.9	4195.5
التسهيلات الائتمانية	2164.36	1828.2	1705.2	1843.4	1787.5
أرصدة لدى المصارف في الخارج	2826.05	3277.7	3150.1	2370.6	2338.8
حقوق الملكية	967.77	853.0	702.0	597.0	552.2
رأس المال المدفوع	730.34	633.3	530.4	481.6	316.3
إجمالي الموجودات	7879.49	7640.4	7003.9	5769.0	5604.0

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2008 والميزانية المجمعة للمصارف -

سلطة النقد الفلسطينية من الموقع الإلكتروني www.pma.ps

بلغت إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2009 حوالي ثمانية مليارات دولار أمريكي، شكلت ودائع الجمهور حوالي 73% منها ، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات إلى ودائع الجمهور فقد بلغت 37.7% وقد ارتفعت بنسبة 18.3 % مقارنة بالعام 2008م ، كما حقق رأس المال المدفوع زيادة 15.3 % كنتيجة لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية للبنوك بزيادة رأس المال المدفوع لكل مصرف ليصل إلى 50 مليون دولار مع نهاية العام 2009.

كما نلاحظ انخفاض في التوظيفات الخارجية (أرصدة لدى المصارف في الخارج)، وهو أيضاً نتيجة لتعليمات سلطة النقد للبنوك بتخفيض نسبة التوظيف في الخارج بحيث لا تتجاوز 55% من حجم الودائع لديها.

جدول رقم 2 : أهم مؤشرات الأداء للمصارف العاملة في فلسطين

من العام (2005 - 2008)

(نسب مئوية)

المؤشر	2008	2007	2006	2005
الأرباح الجارية/ الموجودات	1.2	1.0	0.9	1.9

29.1	29.8	39.4	38.8	التسهيلات الائتمانية المباشرة/ إجمالي الودائع
33.1	33.3	43.7	42.8	التسهيلات الائتمانية المباشرة/ الودائع غير المصرفية
52.1	55.0	50.7	50.6	التوظيفات الخارجية(الأرصدة)/ إجمالي الودائع
56.1	61.6	56.2	55.7	التوظيفات الخارجية(الأرصدة)/الودائع غير المصرفية
76.6	73.1	73.1	74.9	الودائع غير المصرفية / إجمالي الموجودات
24.0	24.3	32.0	31.9	التسهيلات الائتمانية المباشرة/ إجمالي الموجودات

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2008

حققت المصارف العاملة في فلسطين نمواً في أرباحها الجارية بالنسبة إلى موجوداتها بزيادة بنسبة 20% خلال العام 2008 مقارنة بالعام 2007، كما نلاحظ انخفاض في نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الودائع في نهاية العام 2008 مقارنة بالعام 2007.

جدول رقم 3 : ودائع الجمهور حسب التوزيع الجغرافي للمصارف العاملة في فلسطين

من العام (2005 - 2009)

(مليون دولار)

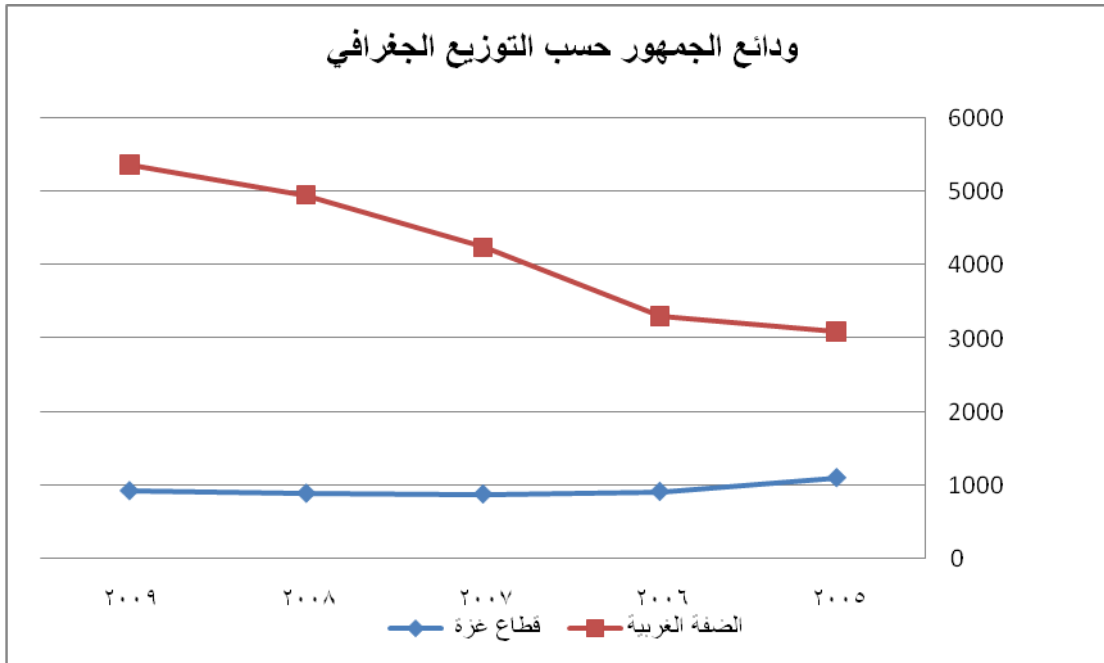
الإجمالي	2005	2006	2007	2008	2009
الضفة الغربية	3087.9	3299.3	4237.6	4955.7	5369.40
قطاع غزة	1107.6	916.6	880.1	891.2	925.89

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2008 والموقع الإلكتروني لسلطة النقد

www.pma.ps الفلسطينية

نلاحظ ارتفاع مستمر في ودائع العملاء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ونلاحظ أن نسبة الزيادة السنوية في ودائع الجمهور أكبر نسبياً منه في قطاع غزة للأعوام من 2007 حتى 2009 وهذا قد يكون بسبب توجه المودعين وتجار قطاع غزة لتجارة الأنفاق والتعامل بعيداً عن البنوك، ومن جانب آخر فهناك فهو بسبب أزمة السيولة على العملات في بنوك غزة ، ففي كثير من المرات لا يستطيع المودع أن يسحب المبالغ التي أودعها لدى البنوك العاملة في قطاع غزة بنفس العملة التي أودع بها وهذا يكلفها خسارة في سعر الصرف، مما دفع الكثيرين لادخار أموالهم في بيوتهم .

ودائع الجمهور حسب التوزيع الجغرافي



جدول رقم 4 : التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي للمصارف العاملة في

فلسطين

من العام (2009 - 2005)

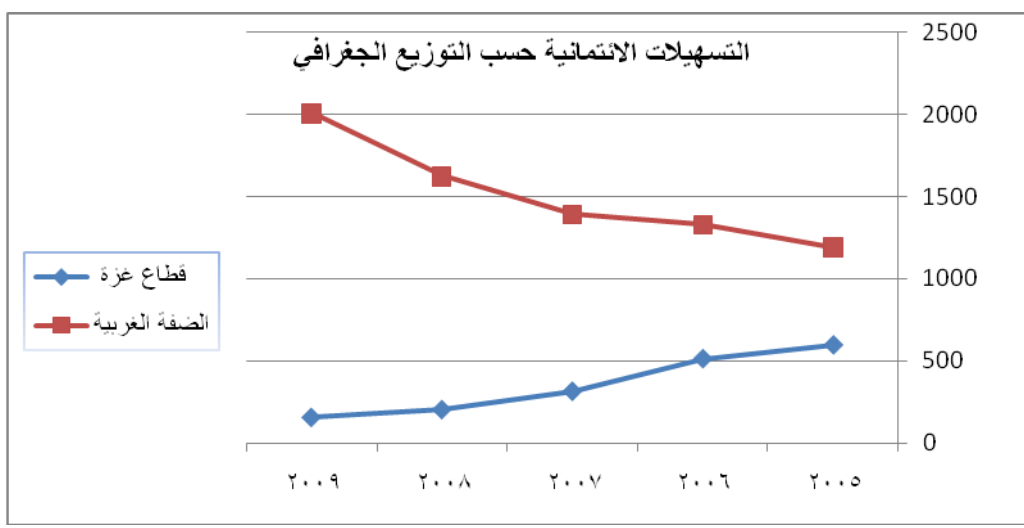
(مليون دولار)

2009	2008	2007	2006	2005	الإجمالي
2009.64	1625.5	1390.6	1330.1	1190.3	الضفة الغربية
154.73	202.7	314.6	513.3	597.2	قطاع غزة

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2008 والموقع الإلكتروني لسلطة النقد

www.pma.ps الفلسطينية

نلاحظ ارتفاع واضح وكبير في التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من البنوك العاملة في الضفة الغربية يقابله انخفاض كبير جداً من البنوك العاملة في قطاع غزة للأعوام الثلاثة الأخيرة، وتبرر البنوك العاملة في قطاع غزة ذلك بالمخاطر الناتجة عن تقديم تسهيلات في ظل الحصار والوضع الراهن في غزة.



1.5 المعوقات التي تواجه الجهاز المصرفي الفلسطيني في ظل الحصار

1.5.1 الانقسام الفلسطيني:

بسبب الانقسام الفلسطيني فقد رفضت جميع المصارف العاملة في قطاع غزة التعامل مع الحكومة في غزة، وهذا يعني التضحية بأرباح جيدة كان من الممكن أن تحققها تلك البنوك حيث أن الحكومة تدفع رواتب عشرات آلاف الموظفين لديها ولديها تعاملات مالية كبيرة من شركات المقاولات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة ولديها إيداعات يومية يمكن أن توفر سيولة جيدة للبنوك.

1.5.2 نقص السيولة النقدية:

منذ اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً في النصف الثاني من العام 2007، فقد عمدت إسرائيل إلى منع الحركة الحرة لنقل السيولة بين البنوك العاملة في غزة وفروعها أو إدارتها العاملة في الضفة الغربية أو فروع البنوك الإسرائيلية، واستمر هذا المنع بصورة متفاوتة خلال عامي 2008 و2009، ومن خلال تذبذب واضح بالقرارات التي شملت الشيكال الإسرائيلي والدولار الأمريكي والدينار الأردني وهي العملات الثلاث المتداولة في قطاع غزة، واتبعت السلطات الإسرائيلية سياسات متفرقة بالنسبة لهذه العملات حيث منعت الشيكال أحيانا وسمحت في حالات نادرة بإدخال كميات ضئيلة من الدولار الأمريكي والدينار الأردني أحيانا أخرى . (شراكة، 2009)

ومشكلة السيولة تضع البنوك في حرج كبير وتؤثر على ثقة عملائها بها.

1.5.3 إغلاق المعابر:

عمدت إسرائيل إلى إحكام إغلاق المعابر التجارية والسماح بإدخال بعض المواد الأساسية فقط مما أثر سلباً على الحياة الاقتصادية وأدى لشلل الكثير من المنشآت الإنتاجية والصناعية وهذا بدوره أثر على تعامل هذه الشركات مع المصارف العاملة في قطاع غزة.

كما حال إغلاق المعابر دون تمكن المصارف من إدخال بعض الأجهزة أو المعدات التي تحتاجها لتطوير أنظمتها.

كما أدى إغلاق معابر الأفراد لفترات طويلة إلى عدم تمكن البنوك من إرسال موظفيها للتدريب في الخارج أو استقبال مدربين خارج القطاع للارتقاء بمهارات الموظفين وتدريبهم.

إضافة لذلك فإن انتشار تجارة الأنفاق أثرت على النشاط الاقتصادي الرسمي وعلى عمل البنوك وساهمت في مشكلة نقص السيولة.

1.5.4 آثار الحرب على غزة:

أدى تدمير عدد كبير من المنشآت والمشاريع الاقتصادية بسبب الحرب على غزة أواخر العام 2009 إلى انخفاض أو توقف تعامل تلك المشاريع والمنشآت مع البنوك ، كما أن الدمار الذي لحق ببعض هذه المنشآت أدى لعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك.

1.5.5 سوء الأوضاع الاقتصادية :

تردي الأوضاع الاقتصادية يؤدي لأحجام البنوك عن استثمار أموال المودعين لارتفاع المخاطر وانخفاض الفرص الاستثمارية الناجحة بإنشاء مشاريع تمكن البنك من ضمان استرداد أمواله.

1.5.6 تخوف المواطنين إيداع أموالهم لدى البنوك:

سوء الأوضاع الاقتصادية ومشكلة السيولة أدى إلى تخوف الكثير من المواطنين من التعامل مع البنوك وقام بعضهم بسحب ودائعه لدى البنك وإدخالها في منزله.

2. مجهودات البنك الوطني الإسلامي لتخفيف آثار الحصار عن غزة

2.1 نبذة عن البنك الوطني الإسلامي

البنك الوطني الإسلامي هو شركة فلسطينية تأسست بموجب قانون الشركات الفلسطيني لسنة 1929م وتعديلاته كشركة (عامة محدودة الأسهم) وسجلت تحت رقم 563201581، ورخص لها بالعمل بموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الصادر في جلسته رقم (88)المنعقدة بتاريخ 2008/11/25م للعمل في مجال العمل المصرفي.

ففي ظل الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة في شتى المجالات والتي من بينها القطاع المصرفي ، وفي ظل مقاطعة جميع البنوك العاملة في قطاع غزة للحكومة ومؤسساتها وموظفيها، فقد وجد مجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها بإنشاء بنك يتعامل مع الجهات التي يتم مقاطعتها من باقي البنوك العاملة في قطاع غزة.

وقد بدأ البنك رحلته بفتح باب الاكتتاب في 15 مارس 2009م ، ومن ثم فقد فتح أبوابه للجمهور في 21 إبريل 2009م ، ومنذ ذلك الوقت فإن البنك في نمو متزايد ويحقق إنجازات عديدة فقد فاق إقبال الجمهور من تجار ومؤسسات وأفراد وموظفين كل التوقعات ، مما حدا بالبنك للإسراع في افتتاح فرع ثاني للبنك وهو فرع محافظة خانيونس قبل أقل من عام على إنشائه .

ويتوقع القائمون على البنك مزيداً من النجاح والتفوق في العمل المصرفي الإسلامي وتحقيق غاياته بتقديم نموذجاً مصرفياً إسلامياً متميزاً.

2.2 علاقة البنك الوطني الإسلامي بسلطة النقد الفلسطينية :

يعتبر القائمون على البنك الوطني الإسلامي أن سلطة النقد الفلسطينية هي الجهة الرسمية للإشراف على البنوك العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية ، وأنهم يسعون للحصول على ترخيص منها ، ويعتقدون أنه بالمصالحة وزوال الانقسام سيصبح البنك الوطني الإسلامي ضمن منظومة سلطة النقد ، وتعمل إدارة البنك منذ إنشائه للالتزام والاسترشاد بقانون المصارف الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية عام 2002 م، وكذلك الاسترشاد والالتزام بمتطلبات وتعليمات وتعاميم سلطة النقد الموجهة للقطاع المصرفي بما فيها دليل الحوكمة .

2.3 رؤية البنك الوطني الإسلامي

تقديم نموذج مميز في العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني.

2.4 رسالة البنك الوطني الإسلامي

تقديم كافة الخدمات والبرامج المصرفية بأفضل المواصفات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وتحقيق معدلات منافسة للعائد للمستثمرين بأفضل المواصفات وفق أحدث التقنيات العالمية والطواقم البشرية المتميزة .

2.5 الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الوطني الإسلامي في الوقت الحالي:

أ- تعبئة الودائع بأنواعها (ودائع استثمارية، وودائع توفير ، وودائع جارية تحت الطلب)

- ب- خطابات الضمان (دخول عطاء ، حسن تنفيذ ، صيانة)
- ت- التمويل بصيغ التمويل الإسلامي
- ث- وحتى استخدام هذا التقرير فقد استخدم البنك صيغ التمويل التالية (المرابحة ، البيع بالتقسيط ، المشاركة ، المضاربة) ويسعى البنك لتطبيق صيغ أخرى خلال العام 2010م.
- ج- المشاريع الاستثمارية:
- ح- حيث يشارك البنك في أكثر من مشروع استثماري بهدف تحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية.
- خ- بيع وشراء العملات

2.6 خدمات مصرفية يسعى البنك لتقديمها في المستقبل

يحرص البنك الوطني الإسلامي على تقديم جميع الخدمات المصرفية الحديثة والعادية (حسب الشريعة الإسلامية) والحرص على الابتكار والتميز في عرض وتقديم تلك الخدمات بسهولة ويسر وإضافة للخدمات المصرفية السابقة فإن البنك يخطط لإستخدام الخدمات المصرفية التالية في المستقبل حيث أن الحصار والانقسام هو الذي يؤخر استخدام معظم تلك الخدمات والتي من أهمها:

- أ- الاعتمادات المستندية.
- ب- تأجير الخزائن .
- ت- بطاقات الائتمان .
- ث- الحوالات .
- خدمات الرسائل القصيرة sms.
- ج- الخدمات التي تتم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.
- ح- أجهزة الصراف الآلي ATM.
- خ- نقاط البيع.

2.7 تعامل البنك الوطني الإسلامي مع مشكلة السيولة النقدية:

حظي البنك الوطني الإسلامي على ثقة متعالميه فيما يتعلق بالسيولة النقدية بجميع العملات حيث أنه منذ افتتاحه يعمل على توفير السيولة لكافة المتعالمين معه بالعمله التي يرغبها المتعامل، كما

أنه يقبل الإيداعات بالعملة المختلفة. لذا فقد شكلت الودائع الجارية أكثر من 80 % من هيكل ودائع الجمهور لدى البنك في نهاية العام 2009م.

2.8 التمويلات :

لقد كان للبنك الوطني الإسلامي دوراً فاعلاً في المساهمة في التنمية الاقتصادية فقد انتهج البنك منذ فتح أبوابه للجمهور سياسة تمويلية توسعية، وقد حاز على ثقة الجمهور ونجح في استقطاب عدد كبير من المتعاملين الجدد، وقدم البنك برامج متعددة لتمويل الأفراد لتلبي احتياجاتهم المتعددة من تمويل الأثاث والأجهزة الكهربائية، وتمويل الشقق والأراضي والسيارات الخ .

إن تعامل البنك الوطني بصيغة المرابحة لتمويل الأفراد وتسليمهم مواداً عينية يساهم في دفع عجلة الإقتصاد بتنشيط الحركة التجارية في قطاع غزة.

كما حرص البنك على تقديم تمويل للشباب المقبلين على الزواج بتمويل المئات منهم بغرف النوم وتجهيزات ما قبل الزواج ، كما ساهم بشكل ملحوظ في تمويل مواد البناء لتنشيط المسكن وتمويل الشقق السكنية للأزواج الشابة.

وكذلك فقد قدم البنك تمويلاً للقطاعات الإنتاجية، وتنوعت صيغ التمويل بين المرابحة والبيع الآجل (بالنقسيط) والمضاربة والمشاركة، واستناد من برامج تمويل الأفراد حتى تاريخ نهاية إبريل 2010م أكثر من (2500) متعاملاً. (علماً أن البنك يقدم خدمات التمويل من خلال فرع واحد، ولم يمض على بدء برامج التمويل لديه إلا 11 شهراً فقط) ولدى البنك خطة مستقبلية لطرح برامج التمويل التالية خلال العام 2010م.

- الوطني لتمويل مواد البناء .
- الوطني لتيسير الزواج .
- الوطني للأقساط الجامعية .
- الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة.

النتائج والتوصيات

1. تواجه المصارف العاملة في قطاع غزة تحديات ومعوقات كبيرة تحول دون أداء عملها وتقديم خدماتها بالحجم المطلوب.
2. تمارس إسرائيل ضغوطاً كبيرة على هذه البنوك وتحاول التأثير على عملها من خلال التحكم بكمية السيولة النقدية التي يتم شحنها من غزة إلى الضفة وإسرائيل والعكس.
3. يمكن للمصارف العاملة في قطاع غزة أن تلعب دوراً أكبر لمواجهة الحصار .
4. لعب البنك الوطني الإسلامي دوراً بارزاً في مواجهة الحصار وذلك ببدء ممارسة عمله رغم الحصار وبعد الحرب مباشرة، وانتهاجه سياسة توسعية بفتح فرع ثاني في أقل من عام ، وبرامج تمويل الأفراد والقطاعات الإنتاجية ، وتغلبه على مشكلة السيولة النقدية بجميع العملات ، وتعامله مع حكومة غزة وموظفيها محققاً إيراداً مادياً إضافة لحصوله على ثقة المتعاملين والمواطنين.

المراجع العربية:

1. سلطة النقد الفلسطينية (2009)، التقرير السنوي الرابع عشر.
2. سلطة النقد الفلسطينية (2008) ، التقرير السنوي الثالث عشر.
3. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والصغير جداً (شراكة)2010، صناعة التمويل الأصغر في فلسطين العدد 8 .
4. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2010)،تقرير المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 19 .
5. Khaled,Mohammed; Lauer , Kate; Reille, Xavier (2006),meeting the demand for microfinance in the West Bank and Gaza Strip.
6. Crisis Action (2008). 'Middle East Quartet; A Progress Report.
7. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps
8. الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الإسلامي www.inb.ps